

وزارة الدفاع
المديرية العامة للعقود والمبيعات
اعادة اعلان مناقصة عامة رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٤
تجهيز صور فضائية واجهزة وبرامج استخبارية

العدد: ٥٨٣٩
التاريخ: ٢٠٢٤/١٠/٢٠
الى: السادة

١/ اعادة اعلان مناقصة عامة رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٤
تجهيز صور فضائية واجهزة وبرامج استخبارية

يسرا وزارة الدفاع / المديرية العامة للعقود والمبيعات بدعوة مقدمي العطاءات المؤهلين وذوي الخبرة لتقديم عطاءاتهم لتجهيز (تجهيز صور فضائية واجهزة وبرامج استخبارية) مع ملاحظة ما ياتي:
 ١. على مقدمي العطاء المؤهلين والراغبين في الحصول على معلومات اضافية الاتصال بالمديرية العامة للعقود والمبيعات من الساعة (١٥٠٠) الى (٩٠٠) وعلى الايميل :
 moddg-contracts@mod.mil.iq او الاتصال على الموبایل (٠٧٩٠٢٧٨٣١٣٦)
 وكما موضحة في التعليمات الى مقدمي العطاءات .

٢. متطلبات التأهل المطلوبة : تجهيز صور فضائية واجهزة وبرامج استخبارية
 ٣. يمكن مقدمي العطاء المهتمين بشراء وثائق العطاء بعد تقديم طلب تحريري (كتاب رسمي) مغفون الى وزارة الدفاع / المديرية العامة للعقود والمبيعات وبعد دفع قيمة البيع البالغة (٢٥٠,٠٠٠) فقط متنان وخمسون الف دينار لا غيرها ويكون الدفع الكتروني .
 ٤. يتم تسليم العطاءات الى العنوان الآتي (وزارة الدفاع / بغداد / نهاية جسر الجمهورية (كراده مريم) في الموعد المحدد لغاية الساعة ١٢٠٠ من يوم الخميس المصادف ٢٠٢٤/١٠/٣١ العطاءات المتأخرة سوف ترفض وسيتم فتح العطاءات في حضور مقدمي العطاءات او ممثلهم الراغبين في الحضور في العنوان الآتي : وزارة الدفاع / بغداد / قرب جسر الجمهورية (كراده مريم) في الساعة ١٣٠٠ من يوم الخميس المصادف ٢٠٢٤/١٠/٣١ .

٥. اعلان المناقصة للفترة من يوم الاحد المصادف ٢٠٢٤/١٠/٢٠ ولغاية
 الساعة (١٢٠٠) من يوم الخميس المصادف ٢٠٢٤/١٠/٣١ .

٦. تبلغ الكلفة التخمينية الكلية (\$١,٠٠٠,٠٠٠) فقط واحد مليون دولار لا غيرها ما يعادل مبلغ (١,٣٠٠,٠٠٠) فقط مليار وثلاثمائة مليون دينار عراقي لا غيرها محسوبا على اساس سعر الصرف (١٣٠٠) دينار لكل دولار .

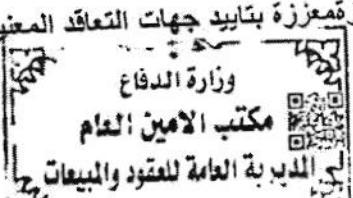
٧. فترة التجهيز (٢٧٠) يوم تقويمي .

٨. المنشآت: امريكا, المانيا, الصين, اليابان, كوريا, روسيا, فرنسا, تايوان, ماليزيا, بريطانيا

٩. تقديم التامينات الاولية بنسبة (٥%) من الكلفة التخمينية على شكل صك مصدق او خطاب ضمان او سفترة صادرة من مصرف حكومي او مصرف معتمد لدى البنك المركزي العراقي لامر وزارة الدفاع / المديرية العامة للعقود والمبيعات ونقر في كل اجراءاته على ان تثبت العاون الوظيفية لمصدر خطابات الضمان وان يذكر مكتبا امنة اسلام

المديرية العامة للعقود والمبيعات
الموافق ..

١٠. تقديم التامينات النهائية على شكل خطاب ضمان حسن تنفيذ للعقد بنسبة (٥٥٪) من قيمة العقد بعد التبلغ بكتاب الاحالة وقبل توقيع العقد وان لا يكون خطاب الضمان مشروع ويدفع حين الطلب صادر من مصرف حكومي او مصرف معتمد لدى البنك المركزي العراقي بالنسبة للشركات العراقية والشركات الأجنبية التي لديها تمثيل في العراق ومصرف معتمد لدى المصرف العراقي للتجارة (TBI) بالنسبة للشركات الأجنبية التي ليس لديها تمثيل في العراق .
١١. ان يقل مقدم العطاء من الشركات العراقية والاجنبية التي لديها مكتب تمثيل او فرع في العراق كتاب عدم المعاشرة من الاشتراك في المناقصة صادر من الهيئة العامة للضرائب على ان يكون معنون الى وزارة الدفاع مع تأييد منحة الهوية الضريبية والرقم الضريبي ويلتزم بجلب ما يزيد براءة نمته عند الاحالة .
١٢. يحق للطرف الاول مصادرة التامينات الاولية لمن تحال اليه المناقصة عند نكوله عن توقيع العقد بعد التبلغ بكتاب الاحالة او عند سحب مقدم العطاء لعطايه خلال فترة تنفيذه وبعد غلق المناقصة او رفض التصريح على اخطائه الحسابية في العطاء وانعكاسها على قرار الاحالة وسيتم اتخاذ الاجراءات القانونية المنصوص عليها في تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ .
١٣. تقديم براءة نممة صدرة من دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للشركات العراقية والشركات الاجنبية التي لديها مكتب تمثيل او فرع في العراق .
١٤. يتم استيفاء رسم الطابع بنسبة (٢٠٠٠٢) ثلاثة بالاف من قيمة العقد ويعملة العقد وفق قانون رسم الطابع رقم (٧١) لسنة ٢٠١٢ ووفقا للاصول والرسم العدلي البالغ (٠٠٠١) واحد بالاف من قيمة العقد على ان لايزيد عن (١٠٠٠) عشرة الاف دينار وحسب قانون الرسوم العدلية الرقم (١١) لسنة ٢٠١٥ .
١٥. لايجوز لمنتسبي دوائر الدولة والقطاع العام الاشتراك في المناقصة بصورة مباشرة او غير مباشرة مع مراعاة احكام التشريعات النافذة .
١٦. تتلزم الشركات العراقية والشركات الاجنبية التي لديها تمثيل في العراق بجلب كتاب من نقابة المحاسبين والمدققين او جمعية المحاسبين بوزير سلامنة الموقف القانوني للمحاسب الذي يقوم الحسابات الختامية ضمن اوراق الشركة لآخر سنتين .
١٧. تدوين اسعار فقرات استثمارات العطاء (القسم الرابع والقسم السادس) ومبلاطه الاجمالي بالعداد ويعول على السعر المدون كتابة في حالة اختلافه عن السعر المدون رقما وكما يعول على سعر الوحدة في حالة عدم صحة مبلغ الفقرة واذا وردت فقرة او فقرات لم يدون السعر ازانها في هذه الحالة تعد كلفة تلك الفقرة او الفقرات وبحدود الكميات المدونة ازانها مشمولة بالسعر الاجمالي للعطاء .
١٨. تقدم الشركة البيانات المالية لها لآخر سنتين كحد ادنى ضمن اوراق الشركة .
١٩. تتلزم الشركة بتقديم قائمة بالاعمال المماثلة المنجزة معززة بتأييد جهات التعاقد المعنية مع تضمينها مستوى التنفيذ كونها مطابقة للمناقصة .



٢٠. يتم اعتماد عنوان الشركة المثبت في العطاء عنواناً للمراسلات والتلبيفات وعلى الشركة الإبلاغ بكل تغيير يطرأ على هذا العنوان خلال مدة (٧) سبعة أيام من تاريخ حصوله.

٢١. في حالة تحرك ديون بذمة الطرف الثاني يحق للطرف الأول تحصيل الديون بموجب قانون تحصيل الديون الحكومية العراقي رقم (٥٦) لسنة ١٩٧٧.

٢٢. العقد خاضع لجمع القوانين النافذة بضمنها قانون ضريبة الدخل المرقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ وتعديلاته وتطبيقاته.

٢٣. يتحمل من ترسو عليه المناقصة كافة الضرائب والرسوم المفروضة بموجب القوانين النافذة.

٢٤. يتلزم مقدمي العطاءات من الشركات العراقية بتقديم ما يثبت حجب البطاقة التموينية للمدير المفوض وأصحاب الشركات استناداً لكتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء العدد: س ل ١١/٢٢٥٤٣/٣٧/٢٠١١ في ٢٣/١١/٢٠١١.

٢٥. لا يجوز لمقدم العطاء شطب او حك اي بند من بنود وثائق المناقصة او اجراء اي تعديل عليها.

٢٦. في حالة اشتراك اكثر من منافس في تقديم عطاء واحد لتنفيذ العقد تكون مسؤoliتهم تضامنية تكافلية في ذلك لتنفيذها على ان يقوم عقد المشاركة مصادق عليه اصولياً مع العطاء.

٢٧. في حالة الغاء المناقصة فسوف يتم اعادة ثمن شراء الوثائق الخاصة بالمناقصة فقط دون تعويض مقدمي العطاءات.

٢٨. لا يجوز لمدير مفوض لاكثر من شركة تقديم اكثراً من عطاء واحد في المناقصة الواحدة.

٢٩. للاستفسار يتم الاتصال ب: moddg-contracts@mod.mil.iq

٣٠. في حالة مصادقة تاريخ الغلق عطلة رسمية تكون تاريخ الغلق اليوم الذي يلي العطلة والذي يكون فيه دوام رسمي.

٣١. صندوق العطاءات مفتوح طيلة فترة الاعلان وخلال ايام الدوام الرسمي من الساعة (٩٠٠) ولغاية (١٢٠٠).

٣٢. ان الوزارة غير ملزمة بقبول او رفض العطاءات.

٣٣. يتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان لآخر اعلان عن المناقصة.

٣٤. استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٨ يتلزم الشركات الأجنبية بتقديم تعهداً بعدم وجود مطالبة مالية غير محسومة تجاه المؤسسات العراقية خلال مدة لا تزيد عن (٣) ثلاثة أشهر يوماً من تاريخ التبلغ بقرار الاحالة على ان يكون اجراء التسليم مكتبه لا يهمه وان قرار الاحالة وبخلافه يتم استبعاده وفي حالة وجود مطالبات تجاه الشركة الملتزمة وتحبسها بالاتفاق بالقيام بتسوية مرضية وفقاً لاتفاقية نادي باريس او فتوى قرار مجلس وزراء رقم